بعد احتلالها لعقدين من الزمن

كيف دمرت أميركا أفغانستان بسلاح المال؟

انهيار حكومة أفغانستان على يد طالبان وما تلاه من انسحاب عسكري أمريكي من أفغانستان في أغسطس / آب ٢٠٢١، كان بمثابة إشارة إلى فشل عقدين من "النضال" لاستئصال الإرهاب وإرساء الاستقرار في هذا البلد كما ادعت الولايات المتحدة. وبعد هذه الكارثة، سارعت إلى إلقاء اللوم على السياسيين الفاسدين في أفغانستان لتمكين طالبان من الوصول إلى السلطة. ومع ذلك، فإن هذا السرد يحيد بشكل مضلل الانتباه عن الأسباب الجذرية للانهيار وفشل الولايات المتحدة في هزيمة طالبان، و في هذا الصدد نشر موقع Just Security مقالا يتحدث فيه عن الأسباب الفعلية لهذا الفشل.

ساهمت استراتيجية الجيش الأمريكي في استخدام قوته المالية كـ "نظام أسلحة" فيما تسميه "الحرب على الإرهاب" العالمي إلى حد كبير في هزيمته العسكرية وانهيار جمهورية أفغانستان. من خلال ضخ مليارات الدولارات لشراء الأمن وكسب ولاء النخب المحلية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني والمجتمعات، خلقت الولايات المتحدة دون قصد نظامًا ايكولوجيًا للفساد المتفشي على نطاق غير مسبوق. عندما يتعلق الأمر بالتدخل العسكري والفساد، لدى الولايات المتحدة سجل سيئ. ويمكن ملاحظة هذا النمط في أماكن مثل فيتنام الجنوبية والبوسنة وأفغانستان والعراق.

النظام المالي كسلاح

منذ البداية، كان نهج الولايات المتحدة تجاه حرب أفغانستان هو استخدام قوتها المالية لتحقيق مكاسب سريعة. كتب الجنرال ديفيد بترايوس، قائد القوات المسلحة الأمريكية في أفغانستان والمهندس الرئيسي لاستراتيجية مكافحة التمرد الأمريكية، في عام ٢٠٠٨ أن الجيش يجب أن يستخدم المال كـ "نظام أسلحة" ليكون "ذخيرة" لتقويض موارد العدو المالية وتوفير الأمن، وأكدوا على ضخ كميات كبيرة من الأموال إلى السياسة والاقتصاد الأفغاني من خلال برامج متنوعة لكسب "قلوب وعقول" الجهات الفاعلة المحلية. ثم صدر دليل عسكري رسمي يشجع القادة العسكريين صراحةً على استخدام المال والعقود العسكرية لكسب دعم الجهات الفاعلة المحلية والتأثير عليها.

تحولت الأموال والموارد المالية الدولية في السنوات اللاحقة إلى الأداة الرئيسية للقوة العسكرية في أفغانستان، متجاوزةً التفاعل المباشر مع "العدو". في الواقع، بلغت التكاليف المالية للولايات المتحدة على مدى عقدين الرقم المذهل ٢,٣ تريليون دولار في أفغانستان. كان معظم إنفاق الولايات المتحدة في الحرب من أجل "إرساء الاستقرار في البلاد واستئصال الإرهاب" مبذرًا وغير مسؤول وذا نتائج عكسية بسبب انعدام الدقة أو الرقابة الفعالة أو المساءلة. ساهمت التكاليف والعقود العسكرية الضخمة للولايات المتحدة وحلفائها إلى حد كبير في تفشي الفساد الموجود بالفعل في أفغانستان. تحولت العقود العسكرية الأمريكية مثل عقد نقل البلد المضيف (HNT) - وهو عقد بقيمة ٢,١٦ مليار دولار يوفر الدعم اللوجستي لحلف شمال الأطلسي - إلى آلية لاستخدام المال كسلاح لمكافأة سياسيي الحرب والنخب مقابل توفير الأمن والسلامة لسلاسل إمداداتها اللوجستية. تحولت التكاليف العسكرية والمساعدات الدولية إلى أكبر "ريع" للمستفيدين في أفغانستان. اخترق مال الولايات المتحدة جميع مستويات السياسة والمجتمع الأفغاني، منشئًا مناخًا مواتيًا للاختلاس والاحتيال والمحسوبية. أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار أفغانستان (SIGAR) - الذي كلفه الكونغرس الأمريكي في عام ٢٠٠٨ للإشراف المستقل والموضوعي على المساعدات لبرامج إعادة الإعمار - على مر السنين تقارير لاذعة حول مساعدات الولايات المتحدة، باستثناء البرامج والعقود العسكرية. أفاد تقرير SIGAR في أكتوبر ٢٠٢٠ - قبل عام من انهيار حكومة أفغانستان - أن الولايات المتحدة فقدت ١٩ مليار دولار في برامج التنمية بسبب إهدار الموارد والاحتيال وسوء الاستخدام منذ بدء الحرب. كما يلخص ماثيو آيكنز، وهو صحفي غربي يعمل في أفغانستان منذ عام ٢٠٠١، "انتشرت شبكة الفساد ... مع كل طلقة نار أطلقها جندي أو عامل إنمائي أكل وجبة طعام هناك". في ذروة التورط العسكري الأمريكي من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢، كان هناك أكثر من ٨٠٠ قاعدة عسكرية صغيرة ومتوسطة وكبيرة منتشرة في جميع أنحاء البلاد تخدم ما يصل إلى ١٢٠٠٠٠ جندي أمريكي بالإضافة إلى المتعاقدين.

> ساهمت استراتيجية الجيش الأمريكي في استخدام قوته المالية كـ "نظام أسلحة" فيما تسميه "الحرب على الإرهاب" العالمي إلى حد كبير في هزيمته العسكرية وانهيار جمهورية أفغانستان

عمقت التكاليف العسكرية أوجه عدم المساواة والشروخ الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع الأفغاني. في حين تلقت المناطق الجنوبية وجنوب شرق أفغانستان - حيث ركزت معظم حرب المتمردين - مساعدات كبيرة، تلقت المناطق الأكثر أمنًا مثل المرتفعات الوسطى القليل أو لا شيء. في الواقع، تلقت العديد من أفقر المناطق الريفية في أفغانستان فقط مساعدات دولية متفرقة كانت في الغالب على شكل مساعدات إنسانية مثل الزيت أو القمح. كانت الرسالة وراء هذه أوجه عدم المساواة في المساعدات واضحة: الخبز في العنف. خلقت المساعدات الدولية والبرامج العسكرية الأمريكية لكسب القلوب والعقول حوافز معوجة لمواصلة العنف على المستوى المحلي - من شركات الطيران وشركات النقل والتأمين إلى بعض المجتمعات المحلية. أظهر تقرير داخلي للحكومة الأفغانية أن شركة طيران أفغانية كانت تدفع لطالبان لاختطاف وإيذاء الركاب المتجهين إلى المحافظات الخاضعة لسيطرة طالبان عمدًا لإثارة الخوف وضمان امتلاء طاقة الرحلات.

في حين اغتنى البعض بشكل استثنائي، ظل معظم الأفغان يرزحون تحت وطأة الفقر والبؤس. وصل معدل الفقر في أفغانستان في عام ٢٠٢١ بعد عقدين من التدخل العسكري والمليارات من الدولارات إلى ٥٥٪، ومعدل البطالة إلى ٢٤٪.

ترسيخ حكم المجرمين واللصوص

عاملت الولايات المتحدة الحكومة الأفغانية ونخبها، بمن فيهم أفراد المجتمع المدني ووسائل الإعلام والناشطين الاقتصاديين، كعملاء لها في ما تسميه "الحرب على الإرهاب". جعل استخدام الدولار كسلاح بعض أسوأ منتهكي حقوق الإنسان والمجرمين وتجار المخدرات شركاء في الجريمة مع واشنطن، والذين كانوا على استعداد للقيام بأوامر الولايات المتحدة. كانت عصا الدولار السحرية طلسمًا خارقًا للحكومة الأفغانية والنخب السياسية والاقتصادية. أصبحت المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والنخب السياسية الأفغانية متورطة دون قصد في النظام المعقد الذي أنشأته التدفقات المالية الأمريكية. مكّنت أموال الولايات المتحدة وعقودها سياسيي الحرب السيئي السمعة وقادة الميليشيات شبه العسكرية وأثرتهم، حيث خصص بعض هذه الإيرادات كحماية من الهجمات على قوافل حلف شمال الأطلسي لطالبان والقبائل المحلية. وفقًا لبعض التقديرات، ذهب ١٠٪ من الأموال التي أنفقتها الولايات المتحدة وحلفائها في أفغانستان إلى طالبان، مما مكّنهم من تجنيد المزيد من المقاتلين من المجتمعات الفقيرة. ساهم مال الولايات المتحدة في تشكيل "دولة إجرامية" حيث استولت النخب الاقتصادية الإجرامية - العديد منها من المتعاقدين العسكريين الأمريكيين - جنبًا إلى جنب مع سياسيي الحرب واللصوص، على القطاعات المالية والاقتصادية الرئيسية والمؤسسات السياسية الأفغانية وأصبحوا أصحاب النفوذ والسلطة، وفي الواقع أدى تلاقي الشبكة الاقتصادية الإجرامية مع سياسيي الحرب والطبقة السياسية في كابول إلى الاستيلاء على الدولة. كشفت أزمة بنك كابول في عام ٢٠١٠ عن عمق الاستيلاء على الدولة الأفغانية، حيث خسر البنك ٩٠٠ مليون دولار بسبب الاحتيال والاختلاس وسوء الإدارة من قبل مدراء البنك. كان هذا البنك القناة الرئيسية لدفع رواتب ١,٥ مليار دولار لقوات الأمن الأفغانية ومئات الآلاف من موظفي الحكومة. تم تخصيص أموال دافعي الضرائب الأمريكيين لإنقاذ البنك من الإفلاس. أظهرت التحقيقات أن أزمة هذا البك شارك فيها جميع النخب الرئيسية والشبكات الإجرامية الأفغانية تقريبًا، بما في ذلك أخ الرئيس حامد كرزاي ونائبه الأول محمد قسيم فهيم.

على الأقل منذ عام ٢٠١٩، كان لثلثي أعضاء البرلمان الأفغاني، بمن فيهم رئيس مجلس النواب ونوابه ورؤساء اللجان البرلمانية (باستثناء حالة واحدة)، ارتباط مباشر مشبوه بالاقتصاد غير المشروع أو ارتباط عن طريق أفراد الأسرة. من الجدير بالذكر أن أكثر من ٤٠ عضوًا في البرلمان كانوا متورطين في أنشطة غير مشروعة تتعلق بقطاع التعدين. استولى المسؤولون الفاسدون - معظمهم من المتعاقدين الفرعيين الأمريكيين - على وزارات الأمن التي كان للجيش الأمريكي والسفارة نفوذ كبير عليها من خلال المال والتعيينات. أظهر تقييم أجري في عام ٢٠١٩ حول وزارة الداخلية كيف أصبحت الوزارة "خلية نحل" لفصيل معين من النخب السياسية من مقاطعة معينة في أفغانستان، واستخدموها كقناة للابتزاز وترويع أعدائهم

تفريغ الدولة الأفغانية

في نهاية المطاف، أضعفت استراتيجية الولايات المتحدة الخاطئة لاستخدام أموالها في الحرب على الإرهاب المهمة التي ادعت سعيها إلى تحقيقها، فانتشر الفساد المستمر على مر السنين وأدى في نهاية المطاف إلى تفريغ المؤسسات الحكومية بما في ذلك المؤسسات الأمنية الرئيسية. وجدت SIGAR في تقييم لها عام ٢٠٢٠ لأربع محافظات جنوبية أن ما بين ٥٠٪ و ٧٠٪ من الموظفين المدرجة أسماؤهم على قوائم الشرطة كانوا ضباطًا متوفين، حيث استفاد القادة والجنرالات الفاسدون من ذلك. وبحلول عام ٢٠١٣، كان الفساد يشكل تهديدًا أكبر بكثير للحكومة الأفغانية من طالبان، كما حذر الجنرال جون ألين في شهادته أمام مجلس الشيوخ الأمريكي في عام ٢٠١٤، قبل سبع سنوات من انهيار الجمهورية: "ركزنا لفترة طويلة حصرًا على طالبان ... إنهم يشكلون تهديدًا أقل بكثير من حيث النطاق والعمق من الفساد. لذلك عليك محاربة الفساد". وفي ظل الهيمنة الأميركية لم تنمو مؤسساتقوية قادرة على دعم مبادئ سيادة القانون والعدالة والحوكمة الرشيدة والنمو الاقتصادي المستدام. ونتيجة لذلك، تم تهميش القوى الليبرالية الإصلاحية التي سعت إلى تحقيق مجتمع أكثر انفتاحاً وشمولية. انهارت الثقة بين النخب الأفغانية (وحتى المنظمات الجهادية-السياسية البارزة التي نشأت لمحاربة السوفيت) والمجتمع، وضعفت شرعية الدولة، مما سمح في النهاية لطالبان بالاستفادة من ذلك بشكل كامل.

هل اوكرانيا هي الضحية القادمة؟

من الواضح أن الولايات المتحدة لم تكن أبدًا الشريك الملتزم الذي ادعت أنها كذلك. كانت أهدافها واستراتيجياتها تتغير باستمرار. وصف الدبلوماسي الأمريكي المخضرم رايان كروكر انسحابها من أفغانستان بـ "استسلام كامل". ولعل في أفغانستان دروسًا قيّمة يمكن تطبيقها في سياقات متنوعة مثل أوكرانيا وحالات مساعدات ودعم مماثلة أخرى من قبل الولايات المتحدة. اليوم، أصبحت أوكرانيا معتمدة إلى حد كبير على المساعدات المالية الغربية وتوريدات الأسلحة. تبدو الآفاق المستقبلية قاتمة للغاية بالنسبة لمسؤولي كييف وأنصارهم. في حالة الولايات المتحدة، تُظهر أفغانستان كيف فشل مسعى تسليح الدولار وكيف فشلت بشكل كبير برامج الجيش الأمريكي الرامية إلى كسب "القلوب والعقول"، فهل ستكون اوكرانيا الضحية التالية للسياسات الأميركية؟

● أخبار قصيرة

هجوم مسلح على وزارة الداخلية التركية وإصابة ضابطين

تعرض ضابطان شرطة أتراك لهجوم مسلح نفذه مهاجمان صباح يوم أمس الأحد على إحدى البوابات الرئيسية لمديرية الأمن التابعة لوزارة الداخلية في منطقة قزلاي بوسط العاصمة أنقرة. وسُمع دوي انفجار في موقع الحادث. وبمجرد سماع دوي الانفجار وإطلاق النار، سارعت قوات الأمن إلى المنطقة وأغلقت الشوارع المؤدية إلى مسرح الهجوم، كما اتخذت إجراءات أمنية مشددة. وقالت وزارة الداخلية إن "إرهابيّين اثنين وصلا على متن مركبة عسكرية خفيفة نحو الساعة ٠٩:٣٠ صباحاً أمام البوابة الرئيسية للإدارة العامة للأمن التابعة للوزارة، ونفّذا عملية تفجير".

الإعلام الباكستاني: أفغانستان والهند وراء موجة الإرهاب في بلادنا

"إكسبرس تريبيون"، صحيفة مقربة من الجيش الباكستاني، كتبت في مقالة تشير إلى الهجمات الإرهابية التي وقعت أمس في بلوشستان وخيبر بختونخوا: "هذه الهجمات كشفت مرة أخرى عن الارتباط الشيطاني بين أفغانستان والهند ضد باكستان، والذي هو المسؤول الرئيسي عن الاضطرابات في هذا البلد". وأضافت إكسبرس تريبيون مشيرة إلى العلاقات المعادية بين إسلام آباد ونيودلهي: "العدو الأزلي الذي يسعى دائما إلى إلحاق الضرر بباكستان، يريد أن يصرف انتباه شعب هذا البلد والعالم عن مشاكله الداخلية والخارجية من خلال تنفيذ هذه الأعمال الإرهابية". وتابع المقال: "لا ينبغي أن نشك في أن عدونا الأزلي هو وراء هذه الأعمال المعادية للإسلام ولباكستان بشكل مباشر أو غير مباشر. مركز هذه الأعمال الإرهابية هو أفغانستان، التي تستخدم باستمرار ضد باكستان".

نية أوكرانية لتمويل صندوقها الدفاعي من الأموال الروسية

نقلت وكالة "تاس" الروسية عن رئيس أوكرانيا فلاديمير زيلينسكي قوله إنه ينوي إنشاء صندوق خاص لتطوير صناعة الأسلحة وإنشاء منشآت عسكرية جديدة. وقال إن الأموال التي تمت مصادرتها من روسيا في الخارج ستستخدم لملء هذا الصندوق. أدلى زيلينسكي بهذا التصريح اليوم السبت، في كلمة ترحيبية للمشاركين في أول مؤتمر للصناعات الدفاعية في كييف، قائلاً: "سيتم إنشاء صندوق دفاعي خاص في أوكرانيا، والذي ستستخدم موارده بشكل خاص لتطوير الإنتاج العسكري ودعم التعاون المناسب لإنشاء منشآت عسكرية جديدة، "هذا الصندوق سيمتلئ من أرباح أسهم الممتلكات الدفاعية الحكومية وأرباح بيع الممتلكات المصادرة من روسيا". واعترف رئيس أوكرانيا بأن ملء الصندوق سيصبح أحد البنود الإضافية للإنفاق الحكومي.